تبديد الأساطير

الأزمة الاقتصادية في مصر:
الأسباب – البدائل – الحلول

محمد مسلم

باحث اقتصادي بوحدة العدالة الاقتصادية والاجتماعية

المبادرة المصرية للحقوق الشخصية

مايو 2013

المبادرة المصرية للحقوق الشخصية منظمة حقوقية مستقلة تعمل منذ عام 2002 على تعزيز وحماية الحقوق والحريات الأساسية في مصر، وذلك من خلال أنشطة البحث والدعوة والتقاضي في مجالات الحريات المدنية، والعدالة الاقتصادية والاجتماعية، والديمقراطية والحقوق السياسية، والعدالة الجنائية.

المبادرة المصرية للحقوق الشخصية

6 شارع دار الشفا، جاردن سيتي، القاهرة

تليفون وفاكس: 27933371 / 27933372 (202 +)

www.eipr.org

eipr@eipr.org

جميع حقوق الطبع والنشر لهذه المطبوعة محفوظة
ويحق إعادة نشرها مع ذكر المصدر وذلك في غير الأغراض الربحية
بموجب رخصة المشاع الإبداعي، الإصدارة 3.0 غير الموطنة
www.creativecommons.org/licenses/by-nc/3.0
نستخدم الخط الأميري الحر amirifont.org

مقدمة

على الرغم من مرور أكثر من عامين على اندلاع ثورة 25 يناير، وصرخة المصريين في الميادين بهتاف "العيش" و"العدالة الاجتماعية"، لا زالت الحكومات[1] المتتابعة فيما بعد الثورة تصنع الأساطير التي تداري بها عجزها عن قيادة البلاد نحو واقع اقتصادي جديد. وبعدما كان الأمل لدى شعب تعاني غالبيته من الإقصاء السياسي والتهميش الاقتصادي أن تكون الثورة منقذة له من الفاقة، ما زالت الحكومة بسياساتها المتخبطة تسهم في تعميق التردي الاقتصادي.

ما زالت أغلب السياسات الاقتصادية بعد الثورة تدور داخل تيه الرؤية القاصرة الموروثة عن نظام المخلوع مبارك. إذ تقتصر مداخل حل الأزمة الاقتصادية على سد العجز المتنامي في الموازنة وتحقيق الاستقرار لقيمة الجنيه المصري في مواجهة عجز متفاقم في ميزان المدفوعات، وذلك باللجوء إلى إجراءات قصيرة الأجل والارتكاز على الاقتراض بدلاً من التعجيل بسياسات تتعامل مع جذور الأزمة الهيكلية، كإصلاح نظام دعم الطاقة، وتنمية القطاعات الإنتاجية، وخلق فرص العمل.

وقد تجاهلت حكومات ما بعد الثورة مسألة إعادة هيكلة الموازنة عبر تخصيص النفقات وفق تصور مغاير وعبر زيادة العوائد الضريبية، بما يمكّن من زيادة الاستثمارات العامة في التعليم والصحة وغيرها من الخدمات، وذلك رغم أن النظام الحالي – على عكس الحال مع نظام مبارك الذي كان قد تمكن من التكيف مع أزمة مالية مزمنة – لا يملك رفاهية الحصول على معونات مالية ضخمة[2] بسبب افتقاره إلى الاستقرار السياسي النسبي الذي تمتع به نظام مبارك في بدايته.

[1] في ظل نظامي المجلس العسكري والإخوان المسلمين.

[2] تمكن مبارك من الصمود في وجه الأزمة المالية بعدما استفاد من خطة كبيرة لإسقاط الديون أقرها دائنو "نادي باريس" في مطلع التسعينيات نظير مشاركة القوات المصرية في حرب تحرير الكويت.

وتغلب سمة التردد على الحكومة الحالية في ظل غموض يحيط بمن يتولى مسؤولية صنع القرار الاقتصادي وتزايد التكلفة السياسية والاجتماعية لأي إجراءات تقشفية واسعة النطاق.[3] وقد تسبب هذا التردد في دفع الاقتصاد إلى حافة الانهيار، حيث وصلت مصر إلى نقطة بالغة الخطورة تجاوز فيها عجز الموازنة مستوى 176 مليار جنيه مصري خلال الشهور التسعة الأولى من العام المالي 2013/2012. كما تراجع الجنيه المصري إلى أدنى مستوى له منذ عام 2004 في ظل استمرار هروب رؤوس الأموال التي قدرت بخمسة مليارات دولار أمريكي خلال عام 2012 وحده (Samhouri, 2013). وأشارت توقعات اقتصادية، منها تقرير صدر مؤخرًا عن مجلة الإيكونوميست البريطانية، إلى احتمال تراجع نمو الاقتصاد المصري ليصل إلى 2.2%، بما يقل عن المعدل المتوقع الذي أعلنته الحكومة المصرية وهو 3% (المالية، 2013).[4]

وقد عطّل أسلوب صنع القرار هذا اتخاذ أي إجراءات اقتصادية راديكالية، ربما بسبب هواجس حكمت المسئولين من إضرار تلك الإجراءات بعلاقتهم بمجتمع أصحاب الأعمال أو من تأثيرها السلبي على شعبية الرئيس وجماعة الإخوان قبيل انتخابات برلمانية مزمعة.

وقد أثارت جولة المفاوضات مع صندوق النقد الدولي التي جرت في نوفمبر 2012 شكوكًا عميقة حول قدرة النظام الحالي على تحمل المسؤولية والمضي قدمًا في تنفيذ قراراته. فبعد الاتفاق مبدئيًّا مع بعثة الصندوق، أثبتت الحكومة عجزها عن تنفيذ الخطة المتفق عليها، مما أثّر على مصداقيتها أمام المؤسسات الدولية ووضعها أمام تحد هائل لإثبات امتلاكها الإرادة السياسية التي يستوجبها تنفيذ برنامج صارم للتقشف أمام صندوق النقد الدولي وغيره من المقرضين المحتملين، وهو برنامج يستلزم تضحيات مؤلمة من جانب المواطنين ممن يتكبدون بالفعل معاناة كبيرة بسبب عقود من الإفقار والظلم الاجتماعي.

---

[3] خلال مقابلة أجرتها معه مؤخرًا وكالة "رويترز"، أكد حسن مالك،[3] العضو البارز بجماعة الإخوان المسلمين وأحد كبار رجال الأعمال، وقد عينه الرئيس محمد مرسي رئيسًا لمجلس تنمية النشاط التجاري، أن خفض قيمة الجنيه يمثل جزءًا من شروط صندوق النقد الدولي، وأن إصلاحات أكثر إيلامًا سيجرى تنفيذها بعد الانتخابات البرلمانية (رويترز، 2013). ويعني ذلك بالتأكيد أن الحكومة تتهيأ لموجة كبرى من المعارضة بالنظر إلى المناخ السياسي الذي يسوده استقطاب متزايد في وقت ما زال يتعين عليها بناء شبكة أمان اجتماعي.

[4] وذلك في تراجع عن التوقعات الأولية الخاصة بتحقيق نمو في الناتج المحلي الإجمالي بقيمة 4%.

لكن التخبط كان السمة الغالبة. فمثلا أعلنت الحكومة في ديسمبر 2012 عن زيادة طفيفة في أسعار الغاز والمازوت الداخلين في بعض الصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة، لكنها تعثرت في اقناع الشركات المعنية بتنفيذ القرارات، وذلك بعدما هددت تلك الشركات بتحميل المواطنين آثار تلك الزيادات عبر رفع أسعار منتجاتها.

أما اللحظة الحاسمة التي كشفت سمة الضعف، فقد جاءت عندما قررت الحكومة في الشهر نفسه – ديسمبر 2012 – حزمة من الزيادات في الأسعار والضرائب دون إجراء حوار مسبق حولها، مما أدى إلى رد فعل إعلامي غاضب وواسع النطاق اضطرت الحكومة بعده إلى التراجع الفوري، والمهين، عن قراراتها بدعوى "تجميد" العمل بتلك الضرائب لحين إجراء حوار مجتمعي بشأنها.[5] وكان من آثار ذلك التراجع أن أُرجئت المفاوضات مع الصندوق وتأجلت أي إصلاحات اقتصادية وعدت بها الحكومة إلى أن تتمكن من الترويج المناسب لخطتها غير الناضجة بين مواطنيها.

في أثناء ذلك، تدهور التصنيف الائتماني لمصر للمرة الخامسة منذ الثورة،[6] وجمدت معظم المؤسسات المالية الدولية والمقرضين مفاوضاتهم حتى إشعار آخر. وبينما تم إرجاء تنفيذ زيادات الأسعار والضرائب بالنسبة إلى التجار والمصانع، لم ينج المستهلكون منها. حيث استبق التجار القرارات التي تسربت لهم وقاموا برفع الأسعار، مما أدى إلى زيادة بلغت نسبة 20% في أسعار السلع الأساسية بحسب ما أعلنه مسؤولو اتحاد الغرف التجارية المصرية (مجلة السياسي). وفي الأثناء نفسها مررت الحكومة في الخفاء قرارًا بزيادة بلغت 15% في أسعار الكهرباء المنزلية، طبقًا لما أعلنته وزارة الكهرباء (مجلة السياسي).

---

[5] لمزيد من التفاصيل، انظر تعليق المبادرة المصرية للحقوق الشخصية: "قوانين الضرائب المعدلة والتنفيذ المؤجل: الأسوأ لم يأت بعد."
http://eipr.org/sites/default/files/pressreleases/pdf/tax_law_commentary.pdf

[6] على خلاف الحال مع قرارات الخفض الأخرى، جاء القرار هذه المرة بعد النهاية الرسمية للعملية الانتقالية. بحلول ذلك الوقت، كان قد تم أخيرًا انتخاب رئيس مدني وتمرير دستور جديد، مما يشير إلى استمرار غياب الاستقرار السياسي والتردي الاقتصادي.

وكان من المفترض في ظل وصول المؤشرات الاقتصادية إلى هذا المستوى المثير للقلق أن يتنبه المسؤولون إلى عمق الهوة وأن يسمعوا صيحة التنبيه. لكنهم رغم ذلك، وبدلاً من تطوير خطة تستجيب للاحتياجات الاقتصادية الحقيقية، سعوا لتبني إجراءات تمثل في مجملها استمراراً لاقتصاد مختل وشبه ريعي يأتي على حساب رفاهية المواطنين وحقوقهم.

كان هذا العنت الاقتصادي المتمثل في سياسات الحكومة بمثابة "رد الجميل" للداعم الأساسي للاقتصاد القومي: المواطنون المصريون، سواء المقيمون بالخارج من خلال تحويلاتهم النقدية التي زادت بنسبة 40% عام 2012 وناهزت في مجموعها 19 مليار دولار أميركي (عمران، 2013)، أو المقيمون بالداخل الذين شكلت ودائعهم في البنوك مصدر أساسيا لتمويل الحكومة عبر أذون الخزانة الصادرة للبنوك المحلية بمعدلات فائدة تصل إلى 16% (عمران، 2013). وقد تولت هذه الودائع تمويل عجز الموازنة الذي تجاوز، كما ذكرنا، 176 مليار جنيه مصري، ولا زال مستمرًّا خلال السنة المالية الراهنة. هذا بينما استمر في المقابل الانكماش في الاستثمارات الأجنبية المباشرة وعائدات السياحة.

ورغم ذلك استمرت الحكومة في تجاهل داعمها الأكبر هذا، ولم تقم إلا بحوارات صورية لإقناع المواطنين بجدوى إهدار رفاهيتهم المأمولة. الأنكى من هذا أنه بدلًا من استغلال الحوار المزعوم في تطوير شبكة أمان اجتماعي، أو دراسة النماذج المختلفة لتخصيص الدعم، أو علاج العيوب الاقتصادية الهيكلية، استغلته الحكومة في الترويج للإجراءات الاقتصادية اللازمة للحصول على قرض صندوق النقد الدولي.

وحتى الآن، ورغم قرب انقضاء السنة المالية 2012-2013 لم تطبق الحكومة إجراءات التقشف التي أعلنتها وقالت إنها ستوفر ما يصل إلى 31 مليار جنيه مصري بحلول نهاية السنة المالية (يونيو 2013).[7] وكما أسلفنا، لم تجر مناقشات حول هذه السياسات على النحو المناسب كي تمثل أساسًا لاستراتيجية اقتصادية

[7] عبر توفير ما يصل إلى 9.2 مليار جنيه من عوائد الضريبة المضافة، و5 مليار جنيه من إضافة فئة ضريبية جديدة على الدخل بنسبة 25% لمن تتجاوز دخولهم مليون جنيه، و10 مليار جنيه من إلغاء الدعم على الطاقة، و6.8 مليار جنيه جراء توزيع البنزين المدعوم على فئات محددة باستخدام نظام الكوبونات البنزين. هذا ولا تتوافر سوى تفاصيل ضئيلة للغاية عن الجدول الزمني للإجراءات وكيفية التحكم في الارتفاع المتوقع في الأسعار بسببها.

متناغمة. بدلاً من ذلك، طورت الحكومة مجموعة من الإجراءات المنقحة (نوردها لاحقًا) غايتها تحميل القاعدة العريضة من المواطنين تكاليف مشروطية الصندوق. وتتضمن هذه الإجراءات رفع الدعم وفرض ضرائب على الاستهلاك والسماح للجنيه بفقدان جزء من قيمته، وهي إجراءات تضيف مزيدًا من الضغوط التضخمية وتثير موجة من ارتفاعات الأسعار لم تصل آثارها الكارثية بكاملها للمواطنين بعد.

على أنه من الصعب فنيًّا تقبل القول بأن السبيل إلى إنهاض اقتصاد يعاني من حالة ركود وإلى إقالته من عثرته وتجاوزه اختلالاته الهيكلية، هو تطبيق سلسلة من الإجراءات التقشفية وزيادة الضرائب على الاستهلاك. الحقيقة أنه بسبب هذا النهج ستتعمق الأزمة المالية وستحدث المزيد من الاضطرابات الاجتماعية من قبل الغالبية المستضعفة من المواطنين ممن يعانون بالفعل من مشكلات معيشية جمة. كما ستثير الإجراءات ذاتها غضب مجتمع أصحاب الأعمال ممن يرفضون الاضطلاع بدور في امتصاص ارتفاعات الأسعار.

وفيما يتعلق بمسألة عزم الحكومة جمع 19.5 مليار دولار أميركي عبر ديون جديدة، فإن السؤال يظل: هل سيتم استخدام تلك الأموال في تخصيص موارد حقيقية للقطاعات الاقتصادية الاجتماعية والإنتاجية؟ هذا أمر محل شك في ضوء توجهات السلطة الحالية.

وعلى كل الأحوال، فإذا كانت الحكومة تعتقد أن شرعية برلمان منتخب بإمكانها منع الجوعى والمحرومين من الخروج إلى الشارع محتجين، فإن عليها إعادة النظر في هذا الاعتقاد، والالتفات إلى ما جرى في الأردن والمغرب اللتين واجهتا مصاعب كبرى في تنفيذ إجراءات تقشفية رغم تمتعهما بقدر أكبر بكثير من الاستقرار السياسي مقارنة بمصر (جاد، 2013).

ومثلما أوضح تقرير صادر عن معهد كارنيجي، فإن ثمة مؤشرات تثير القلق منها: "أن مصر دولة تستورد 60% من احتياجاتها الغذائية و40% من وقودها، وأن أكثر من 25% من السكان، منهم 50% في المناطق الريفية والعشوائية بالمدن، تحت خط الفقر. إضافة إلى ذلك، بلغت معدلات البطالة بين الشباب 25%، وبالتالي فإن المحصلة مزيج اجتماعي ـ اقتصادي قابل للانفجار في أي لحظة (Samhouri, 2013)."

والحقيقة أن كل حكومة تولت إدارة البلاد على مدار العامين الماضيين – سواء كانت انتقالية أو منتخبة – قد زادت من تعقيد الأزمات الكبرى التي يواجهها الاقتصاد المصري، بسبب تركيزها على كسب نقاط سياسية بدلاً من استخدام أدوات السياسة المالية والنقدية، التي لها حدودها هي نفسها، في التعامل مع التحديات الهيكلية التي تواجه الاقتصاد المصري. علاوة على ذلك، فإنه بدلاً من صياغة خطة اقتصادية أو سياسة صناعية طويلة الأمد، استمر النظام في اتباع نفس الإجراءات المعيبة قصيرة الأجل التي تصاغ في خطط للإصلاح الاقتصادي غرضها كسب ثقة صندوق النقد الدولي.

كيف وصلنا لحافة الأزمة؟

رغم المؤشرات الاقتصادية الضعيفة سالفة الذكر وتسارع معدل تردي الأوضاع الاجتماعية ـ الاقتصادية للمواطنين، يبدو أن النظام الراهن لم يستوعب بعد حقيقة التحديات الاقتصادية التي تواجه البلاد. وفي استمرار للنهج الذي اتبعته جميع الحكومات الانتقالية التي سبقت الإدارة المنتخبة الحالية، ما زالت الحكومة الراهنة تتعمد تجنب اتخاذ قرارات حاسمة وصياغة خطط لمعالجة العيوب الهيكلية الاقتصادية طويلة الأمد.

أسفر هذا التوجه عن عجز في الموازنة بنسبة 11% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2012/2011، وعجز متوقع بنسبة 12 – 13% خلال السنة المالية الحالية. كما تراجع احتياطي النقد الأجنبي إلى أدنى من "الحد الحرج" الذي حدده البنك المركزي عند مستوى 15 مليار دولار أميركي، ليصل إلى 14.4 مليارًا، مما أثار شكوكًا حقيقية حول قدرة مصر على الوفاء باحتياجاتها الأساسية من الوقود والغذاء خلال صيف 2013. ومثلما أوضح تقرير نشرته مؤخرًا وكالة "رويترز"، فإن مصر قد بلغت نقطة الخطر بالنسبة إلى قدرتها على سداد تكلفة وارداتها من النفط والقمح والسلع الأساسية الأخرى، مما أجبرها على السعي إلى ضمان هذه الواردات عبر "مجاملات دبلوماسية" من دول مثل العراق وليبيا (Julia Payne, 2013) .

من الجدير بالذكر أن احتياطيات القمح بالبلاد تكفي فقط حتى نهاية يونيو 2013، ونتيجة نقص الأموال لم تشتر البلاد قمحًا منذ فبراير(Julia Payne, 2013). كذلك فإن ادعاء الحكومة بقدرتها على توفير القمح من خلال توريد الفلاحين المصريين لقمحهم إلى السلطات مثار شك كبير. كما أن مصر لم تتلق شحنات نفط خام من موردي السوق المفتوحة منذ يناير. ومن جهته، صرح حسام عرفة، رئيس قسم المنتجات البترولية باتحاد الغرف التجارية المصرية، بأن مصر لا تملك نقدًا أجنبيًّا يكفي للاستمرار في استيراد المنتجات البترولية، بما في ذلك السولار الذي يشكل 60% من استهلاكها من الوقود (Moustafa, 2013). وأبدى عرفة تشاؤمه إزاء قدرة الحكومة الضعيفة الراهنة على حل أزمة السولار، خصوصا في ظل اضطراب جهازها الأمني وتفاقم التوترات السياسية (Moustafa, 2013).

وفي القسم التالي سنلقي نظرة سريعة على كيفية إدارة الاقتصاد، مع التركيز على شفافية الموازنة والتخطيط النقدي والمالي وعيوب الاستراتيجيات الاقتصادية.

السياسة النقدية والسماح بهروب رؤوس الأموال بعد الثورة

على الصعيد النقدي، ناضل البنك المركزي للتصدي للضغوط على الجنيه المصري، مما دفعه إلى إنفاق أكثر من 20 مليار دولار أمريكي لحماية العملة المحلية، في ظل استمرار تراجع الدخل الأجنبي من السياحة والاستثمارات. وفي أثناء ذلك، استنزف الاحتياطي النقدي الأجنبي بمعدل 1.4 مليار دولار أمريكي[8] شهريًا (Samhouri, 2013)، وتحول البنك المركزي إلى الاعتماد على بيع السندات وعلى الودائع الأجنبية من قطر والسعودية وتركيا لإنقاذ الموقف. إلا أن تلك الإجراءات عجزت عن وقف تراجع الاحتياطيات إلى مستوى يغطي بالكاد تكاليف واردات شهرين.[9] وانتشرت حالة من الذعر عندما شرعت البنوك في سحب حساباتها بالخارج مع استمرار الجنيه في التراجع بمعدل سريع.

تمثل رد فعل البنك المركزي على هذا التدهور في إقرار آلية حذرة جديدة لشراء وبيع الدولار. ومع ذلك، جاءت محاولات البنك المركزي اليائسة لفرض قيود على هروب رؤوس الأموال الأجنبية، عبر تقييد التحويلات الفردية بالعملة الأجنبية وعمليات السحب من قبل المؤسسات، ضئيلة للغاية وبعد فوات الأوان.[10] كذلك كان الحال مع قراره المتأخر بإعطاء الأولوية للواردات الأساسية عبر توفير المزيد من تمويل الواردات من السلع الاستراتيجية.[11] وهكذا، فإن الحديث مؤخرا عن استقرار سعر صرف الجنيه ليس جديا ولا مستداما، نظرا لاعتماده على أدوات توازن قصيرة الأجل لا تعالج جوهر الخلل.

---

[8] لا تتضمن الـ1.4 مليار دولار مدفوعات خدمة الدين البالغة حوالي 3 مليارات في يناير ويوليو، والأموال التي لم يكشف عنها والتي أنفقت على حماية الجنيه، ناهيك عن التدفقات النقدية القانونية وغير القانونية.

[9] انخفض الاحتياطي الاجنبي للبلاد من 36 مليار دولار إلى 13.6 مليار دولار خلال عامين منذ بداية الثورة قبل أن يستقر عند 14.4 مليار دولار في أبريل 2013.

[10] 30,000 دولار للشركات 10,000 دولار للأفراد المسافرين من أو إلى مصر.

[11] استيراد السلع وصل قرابة 60 مليار دولار، بينما بلغت الصادرات 27 مليار دولار فقط.

ولا شك أن تردد الحكومة في المراحل السابقة إزاء فرض قيود أكثر صرامة على حركة رؤوس الأموال خوفًا من إرسال رسائل سلبية إلى المستثمرين المحتملين والمؤسسات المالية الدولية، مثل مؤشرًا على ضعف مستوى صنع القرار الاقتصادي. كان ينبغي على الحكومة أن تفرض في وقت أبكر قيودًا، مؤقتة على الأقل، على هروب رؤوس الأموال وواردات السلع غير الاستراتيجية.

يذكر أن الدول التي تعاني من اتساع الفجوة في ميزان المدفوعات ومن أزمات مالية يُسمح لها، تبعًا للقواعد المالية لمؤسسات مثل منظمة التجارة العالمية ومؤخرًا صندوق النقد الدولي، بفرض قيود مؤقتة على رؤوس الأموال. وفيما يخص مصر، فإن إشارات التحذير بدت واضحة منذ فترة بعيدة، تعود إلى مارس 2011، عندما فقدت احتياطيات النقد الأجنبي 3.5 مليار دولار أميركي في شهر واحد (Hussein, 2012)، بما يفوق ما كانت مصر تخطط لاقتراضه من صندوق النقد الدولي آنذاك.

إضافة إلى ذلك، تتوفر أدلة متنامية على أن تحرير حسابات رؤوس الأموال يزيد من إمكانية وقوع اضطرابات مالية جراء التقلبات في تدفقات رؤوس الأموال التي تحدث كرد فعل لموجات زعزعة الاستقرار أو التكهنات (Akyuz, 2012). والواضح أن الدروس المستفادة من أزمات التسعينيات والعقد الأول من القرن الـ21 المالية التي نشأت عن هروب رؤوس الأموال – الأزمتان الآسيوية عام 1997 والمكسيكية عام 1994 والأزمتان البرازيلية والروسية عام 1998 – مرت دون أن ينتبه لها أحد، وذلك رغم أن صندوق النقد الدولي نفسه أبدى استعداده لإعادة النظر في موقفه من تحرير حسابات رؤوس الأموال إلى درجة معينة على الأقل.

السياسة المالية والإبقاء على سياسات مبارك في التوسع الهائل في الاستدانة من الخارج

على الصعيد المالي، رفضت الحكومات المتتابعة صياغة توجه جديد نحو الإدارة المالية العامة، رغم المساحة الجديدة التي أتاحتها الثورة لخلق واقع اقتصادي مغاير يسمح بإصلاح العيوب طويلة الأمد المرتبطة بالفساد وتهالك القطاع العام. لكن الواقع أنه لم يطرأ تغيير يذكر ولم يحدث توجه نحو جهد حقيقي في مجال الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، بدءًا من تخطيط الموازنة والمخصصات، ووصولاً إلى إصلاح سياسات الدعم والأجور في القطاع العام. إضافة إلى ذلك، ساد تردد حيال إقرار ضرائب تصاعدية وإجراءات أخرى لزيادة العائدات المالية ورأب جزء من الفجوة بين الطبقات والحد من مظاهر غياب العدالة الاجتماعية والاقتصادية.

وعليه، فليس من المثير للدهشة أن تشير بعض التوقعات إلى وصول عجز الموازنة إلى أكثر من 200 مليار جنيه مصري، أو ما يقرب من 13% من إجمالي الناتج المحلي، في العام المالي الحالي، هذا في وقت يخصص فيه قرابة 80% من الموازنة للأجور والدعم وخدمة الديون. هذا بالإضافة استمرار تباطؤ الحكومة في اتخاذ أي قرارات حاسمة بخصوص دعم الطاقة نظرًا لما يرتبط بذلك من تكلفة سياسية واجتماعية، علاوة على ترددها إزاء تنفيذ إجراءات مثل وضع حد أقصى للأجور بالقطاع العام وفرض ضرائب تصاعدية.

ولعل ما يؤجج مشاعر القلق أن الجمود الحكومي في جهود صنع السياسة يجري تعويضه بنمو هائل في مستويات الديون. وجدير بالذكر أن إجمالي الدين العام بمصر يقترب في قيمته من ناتجها المحلي الإجمالي، بينما يبلغ الدين الحكومي كنسبة من إجمالي إيداعات البنوك والائتمان 55% و56% على الترتيب (Samhouri, 2013). إضافة إلى ذلك، تدور مستويات الدين الخارجي حاليًّا حول قرابة 42 مليار دولار، مع توقع تدفق 4.8 مليار دولار أميركي إلى داخل البلاد في صورة قرض صندوق النقد الدولي، و10 مليار دولار أميركي أخرى مرهونة باستيفاء شروط قرض الصندوق على امتداد العامين الماليين الحالي والقادم.

وبإجراء حسابات بسيطة للواجبات المتزايدة المتعلقة بخدمة الديون وعوامل أخرى، مثل تحول مصر إلى مستورد للغاز الطبيعي وتراجع قيمة الجنيه وارتفاع تكلفة المواد الخام (وقود وغذاء)، يصبح في حكم اليقين أن عجز الموازنة سيستمر في التفاقم.

الموازنة والإبقاء على السرية وعدم الشفافية

من أجل إجراء مناقشة حول السياسات اللازمة لتعزيز التنمية الاقتصادية، فإن الخطوة الأولى والأهم تكمن في عرض شفاف لموارد والتزامات الاقتصاد. وتبعًا لـ"مسح الموازنة المفتوحة" Open Budget Survey، الذي يتولى تقييم مدى توافر الوثائق بالغة الأهمية المتعلقة بالموازنة أمام الرأي العام، سجلت مصر 13 نقطة من 100 في خلال عام 2012 (المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، 2013)، وهو ما يقل كثيرًا عن المعدل العالمي البالغ 43 نقطة بالنسبة إلى إجمالي الدول الـ100 التي تغطيها الدراسة، بما في ذلك دول مجاورة مثل الأردن والمغرب ولبنان. ويشير هذا الترتيب المتدني إلى أن الحكومة لا تمد الرأي العام إلا بمعلومات شديدة

الضآلة حول الموازنة الحكومية والنشاطات المالية، مما يخلق صعوبة أمام المواطنين في محاسبة الحكومة عن إدارتها للمال العام.[12] ومن بين الوثائق المحورية الثماني التي تحدثت عنها دراسة مسح الموازنة المفتوحة، نشرت مصر ثلاثة منها فقط، وهي الموازنة المقررة، والتقارير السنوية التي تكشف العوائد والنفقات الفعلية، وتقرير نهاية العام. أما باقي الوثائق فإما أنها لم تنشر أو صدرت للاطلاع الداخلي فقط.[13]

وقد تفاقمت مشكلة الشفافية بسبب قانون الموازنة العامة للدولة رقم 53 لسنة 1973 (والمعدل بالقوانين رقم 11 لسنة 1979 و87 لسنة 2005 و109 لسنة 2008) الذي ينص على استثناء الهيئات الاقتصادية والصناديق الخاصة وهيئة التأمين والمعاشات وبنك الاستثمار القومي من الإدراج في موازنة الدولة.[14] إلى جانب ذلك، تغيب الشفافية عن جزء كبير من الاقتصاد المصري، بما في ذلك رسوم قناة السويس وعائدات تصدير الغاز الطبيعي والمساعدات الأجنبية التي تجري إدارتها مباشرة من رئاسة الجمهورية بدون رقابة برلمانية (Kennedy, 2012).

ومن بين القضايا الأخرى المثيرة للجدل حجم الاقتصاد العسكري الذي تتفاوت تقديراته الجزافية بين حدين غير واقعيين هما 5% و40% من الاقتصاد القومي بسبب عدم توفر أرقام رسمية دقيقة بشأنه (Shana Marshall, 2012). لكن رغم الضبابية، فإن الأكيد أن اقتصاد الجيش كبير إلى حد يجعله عنصرا حاسما في المعادلة الاقتصادية المصرية.

---

[12] للاطلاع على موجز مسح الموازنة المفتوحة المتعلق بمصر، انظر

http://internationalbudget.org/wp-content/uploads/OBI2012-EgyptCS-English.pdf

[13] تتضمن تلك الوثائق: (1) بيان ما قبل الموازنة (لم يصدر) الذي يربط سياسات وأولويات الحكومة وميزانيتها عبر إقرار الحدود والتوقعات التي ستحدد شكل الموازنة المقترحة، (2) ميزانية المواطن (لم تصدر) وهي عبارة عن عرض غير فني لتمكين الرأي العام من تفهم الخطط الحكومية الرامية إلى زيادة العائدات والإنفاق العام لتحقيق أهداف السياسة، (3) تقرير مراجعة الحسابات (صدر للاستخدام الداخلي) وهو عبارة عن تقييم مستقل للحسابات الحكومية من جانب الهيئة العليا المعنية بمراجعة الحسابات في البلاد.

[14] لكل منها ميزانية منفصلة.

يجري التعامل مع ممتلكات الجيش باعتبارها أسرار دولة، بل ويواجه أي صحفي يتناولها عقوبة السجن. وعلى خلاف الحال مع الاقتصاد المدني، يبدو أن الاقتصاد العسكري يشهد انتعاشة إلى درجة جعلت المجلس الأعلى للقوات المسلحة يقرض البنك المركزي مليار دولار في ديسمبر 2011 (Shana Marshall, 2012). علاوة على ذلك، فقد كفل الدستور الجديد استمرار عمل المؤسسة العسكرية كدولة داخل الدولة عبر ضمان إعفاء ميزانيتها من أي إشراف، مما يحرم الاقتصاد المصري من مورد اقتصادي هائل.

وعلى كل الأحوال، فإن غياب الشفافية في بنود الموازنة العامة، واستقلالية موازنات بعض القطاعات الاقتصادية الحيوية، وعلى رأسها الجيش، يزيد من الشكوكَ حول مصداقية ادعاء صانعي السياسة المستمر بأن الاقتراض والإجراءات التقشفية هما السبيل الوحيد إلى الخروج من الأزمة.

قرض الصندوق، هل يحل الأزمة؟

على مدار العام الماضي، أوضحت الحكومة أن السبيل الوحيد لإنقاذ الاقتصاد هو ضمان الحصول على قرض صندوق النقد الدولي. وجرت صياغة جميع الخطط الاقتصادية بهدف الفوز بموافقة الصندوق على منح مصر القرض، الأمر الذي اعتبر أنه سيعد بمثابة الضوء الأخضر لتدفق قروض أجنبية من أطراف ثنائية ودولية بحيث تنتهي أزمة الاحتياطيات الأجنبية. وبالإضافة إلى ذلك، تدعي الحكومة دائما أن قرض الصندوق سيكون له مفعول ختم الموافقة الذي يفتح الباب أمام مليارات الدولارات في صورة استثمارات أجنبية مباشرة مما سيحل قضية نقص الموارد ويساعد على تقليص العجز.

ورغم عجزه عن الاستقرار على خطة إصلاح اقتصادي أو تنفيذ أي إصلاحات ملموسة في مجال الدعم أو الضرائب، يعد برنامج الإصلاح الاقتصادي الجديد الذي عرضته الحكومة المصرية على صندوق النقد الدولي، بصورة غير واقعية، بتقليص العجز من المستوى المتوقع له وهو 12% من الناتج المحلي الإجمالي إلى 10.9% خلال السنة المالية الحالية، و7.7% بحلول عام 2015/2014.

وكانت أولى الخطوات لتحقيق هذا الوعد صدور قرار بزيادة أسعار الغاز المستخدم في مصانع الأسمنت والطوب بنسبة 50% لتصل إلى 6 دولارات لكل مليون وحدة حرارية،[15] وزيادة سعر المازوت من 1000 جنيه إلى 1500 جنيه للطن بهدف الوصول إلى سعر السوق العالمية، الذي يتجاوز 4000 جنيه للطن، في غضون ثلاث سنوات.[16] وسرعان ما خلقت هذه الإجراءات ارتفاعًا في أسعار الأسمنت، مما زاد بدوره الأسعار في قطاع البناء والتشييد، وسينعكس بالضرورة في صورة أسعار أعلى للوحدات السكنية.

وتبقى القضية الأكثر إثارة للجدل هي قضية دعم الوقود، الذي تنوي الحكومة بدء ترشيده في يوليو. فتبعًا لما أوردته وكالة "رويترز"، فإن الحكومة تخطط لتوفير دعم الوقود لحاملي بطاقات ذكية بحصة تبلغ حوالي

[15] ما زال بعيدًا عن سعر السوق، وقد ينتهي الحال بمصر إلى الاستيراد من قطر بسعر 10–12 دولارًا للوحدة الحرارية.

[16] قرار رقم 110 لعام 2013 – الجريدة الرسمية.

خمسة لترات للسيارة الخاصة و30 لترا للسيارة الأجرة يوميًا.[17] وفي ظل وجود أزمة ديزل بالفعل على مدار الشهور الثلاثة الأولى من 2013 (طبقًا لما صرح به وزير البترول)، رأينا أن الأزمة تفاقمت في مارس (موسم الحصاد). حيث واجهت وزارة المالية عجزًا بقيمة 200 مليون دولار في تكاليف استيراد الاحتياجات اللازمة لهذا الشهر.[18] وقد انعكس هذا النقص على ارتفاع أسعار السلع الغذائية، الذي تراوح بين 7% و30% (الشروق، 2013)، وأسفر بالفعل عن اندلاع صدامات عنيفة في العديد من المحافظات بين المواطنين الذين يناضلون في طوابير ممتدة للحصول على نصيبهم من الكميات المحدودة المتاحة من السولار. ومن المتوقع أن تخلق مثل هذه الظروف عواقب اجتماعية ـ اقتصادية قاسية في ظل غياب أي آليات للسيطرة على الأسعار أو شبكات للأمن الاجتماعي.

على صعيد الضرائب، عملت الحكومة على تنقيح قائمة السلع التي ستفرض عليها ضريبة قيمة مضافة، بحيث وصلت إلى 6 سلع من إجمالي 25 سلعة، وهي: الحديد والأسمنت والمشروبات الكحولية والمشروبات الغازية واستخدام الهواتف المحمولة والسجائر، والتي خضعت جميعها لزيادة تتراوح بين 2 و5%. كذلك تم اقتراح فرض ضريبة جديدة بقيمة 0.001% على التعاملات في سوق الأسهم بدلاً من الـ10% المفروضة على الصفقات بعد الاكتتاب الأولي.[19] أخيرًا، وفيما يخص ضريبة الدخل، فقد أدخلت عليها تغييرات طفيفة في ظل رفض الحكومة التخلي عن نهج فرض الضرائب المتبع منذ عهد يوسف بطرس غالي، والذي يقوم على تخفيض عدد الشرائح وإخضاعها جميعًا لأسعار متقاربة على نحو لا يجسد حقًّا فكرة الضريبة التصاعدية التي تقوم على رفع سعر الضريبة مع ارتفاع الدخل السنوي. فبدلاً من فرض ضرائب تصاعدية على الفئات ذات

---

[17] فيما وراء هذه الحصص، تشير توقعات نشرت على موقع الجزيرة أن تصل الزيادات إلى معدل 5.71 جنيها للتر بنزين أوكتان 90 بدلًا من 1.75 جنيها للتر، ومن المتوقع أن تصل أسعار الديزل الأكثر إثارة للجدل إلى 5.21 جنيها بدلاً من 1.10 جنيها للتر.

http://www.aljazeera.net/ebusiness/pages/266748ce-2a09-4a59-a051-d2c2cc94049b

[18] بمقدور الحكومة تلبية 60% من الاحتياجات المحلية من الديزل فقط.

[19] واجه هذا الإجراء معارضة شديدة من جانب مجتمع الأعمال ومن غير الواضح بعد ما إذا كان سيجري تنفيذه أم لا.

الدخول الأعلى، أبقت الحكومة على الضرائب عند مستوى 25% فقط للأفراد ووحدت معدل الضرائب لجميع الشركات عند 25% بدلاً من خلق شرائح جديدة.

الواضح أن هذه الخطة لا تقوم على إجراءات فاعلة لتغيير الإرث الفاشل للتوجه الاقتصادي القائم منذ عقود، وإنما هي مجرد إجراءات تقشفية ينحصر هدفها في خفض العجز وزيادة الاحتياطي.

وسنطرح فيما يلي رؤية نقدية للافتراضات التي تقوم عليها هذه الخطة:

اجترار مزيد من الديون للإبقاء على النشاط الاقتصادي: ربما ترجئ الـ19 مليار دولار التي تنوي الحكومة جمعها خلال السنتين الماليتين الحالية والقادمة انهيار الاقتصاد المصري، لكن ليس إلى فترة طويلة، بالنظر إلى أن البلاد تحتاج إلى واردات بقيمة 20 مليار دولار على الأقل هذا العام. ومع الأخذ في الاعتبار ارتفاع أسعار الوقود والغذاء وخفض قيمة الجنيه المصري، يبدو أن الاعتقاد بنجاعة الديون كحل للأزمة الاقتصادية يضر أكثر مما ينفع. إذ يدفع الاستمرار في هذه السياسة الاقتصاد المصري إلى نهاية مخيفة.[20]

ختم موافقة صندوق النقد الدولي سيفتح الباب أمام سيل من الاستثمارات الجديدة: اجتذاب الاستثمارات لن يتحقق من خلال قرض صندوق النقد الدولي في ظل عجز الحكومة عن اتخاذ قرارات اقتصادية أو اقتراح رؤية / استراتيجية خاصة بها. كما أن الإجراءات غير الديمقراطية وأعمال العنف ضد المواطنين تشكل جميعها عوامل تؤثر على قرارات المستثمرين أكثر مما هو عليه الحال مع قرض صندوق النقد الدولي. بجانب ذلك، فإنه بالنظر إلى الركود الذي يعاني منه الاقتصاد العالمي والمؤشرات التي توحي بتراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، لا يسعنا سوى التساؤل من أين ستتدفق رؤوس الأموال المنتظرة.

التركيز على العجز / التقشف: مثلما اتضح داخل منطقة اليورو، فإن الأكثر احتمالا هو أن تغرق إجراءات التقشف الاقتصاد في ركود أكبر عوضا عن أن تنقذه. فمن الملاحظ أن الوعي المتنامي بفشل السياسات المتبعة

---

[20] لمزيد من المعلومات، نرجو الاطلاع على تقرير صادر عن "المبادرة المصرية للحقوق الشخصية" بعنوان "هل تنجو مصر من المزيد من الاقتراض في ظل غياب الشفافية وانعدام الرؤية الاقتصادية؟" الرابط: http://www.eipr.org/pressrelease/2012/12/13/1561

في بلاد اليورو قد تسبب في إثارة السخط العام وإشعال اضطرابات مدنية وزعزعة الاستقرار السياسي. ويمكن النظر إلى نتائج الانتخابات التي أجرتها إيطاليا مؤخرًا وتفاقم الرفض الشعبي لجهود الإصلاح اليونانية كمؤشرات واضحة على ذلك (Papantoniou, 2013). أما الأسباب وراء ذلك فواضحة. ذلك أن التقشف المالي يقلص الإنفاق الإجمالي الذي يعد المحفز الأهم للنمو الاقتصادي. والحقيقة أنه من الصعب فهم الكيفية التي يمكن بواسطتها لإجراءات التقشف تحفيز النمو في اقتصاد يعيش فيه 40% من السكان تحت خط الفقر ويشكل إجمالي الاستهلاك 94% من الناتج المحلي الإجمالي. الواضح، على العكس، أن النمو الاقتصادي يرتبط ارتباطًا وثيقًا بكسر حلقة الإقصاء والتهميش الاقتصادي والاجتماعي، وهو ما يحدث فقط عندما تطور الحكومة استراتيجية نمو ينصب اهتمامها على خلق فرص العمل وخلق الطلب على السلع والخدمات.

وأخيرًا، فإنه بدلاً من اتباع خطط جرت صياغتها تحديدًا للتواؤم مع شروط دين صندوق النقد الدولي، ينبغي أن تركز السياسات على اتخاذ إجراءات قصيرة الأجل لإحياء الاقتصاد وأخرى طويلة الأجل لإحداث تحول بالاقتصاد من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد منتج وصناعي.

هل من مخرج؟

ليس هناك متسع من الوقت أمام الإدارة الحالية. فبعد مرور عامين على اندلاع ثورة يناير 2011، يعاني الاقتصاد من تراجع حاد. وإذا استمر الوضع على ما هو عليه، فإنه سيفرز كارثة تخلف تداعيات سياسية واجتماعية خطيرة. وفي الوقت الذي يحتد فيه النقاش حول كيفية التعامل مع الاقتصاد المتهالك، تستمر الحكومة في عجزها عن التعامل مع الأزمة على المدى القصير، ناهيك عن الغياب التام لأي رؤية طويلة الأمد.

يتمثل التحدي الأكبر في كيفية صياغة وتطبيق ثقافة نمو واسعة النطاق بإمكانها تقليص الفقر. ويكمن حل هذا التحدي في تصميم استراتيجية نمو تولي جل تركيزها إلى خلق فرص عمل وتحفيز الطلب (Radwan, 2012). فعلى الحكومة الشروع على الفور في تطبيق حزمة ملموسة من المحفزات للاستثمار في المجالات غير التضخمية مثل البنية التحتية والتعليم والصحة والإسكان الاجتماعي (Radwan, 2012). وعلى المدى الطويل، يجب بذل الجهود لإعادة تأهيل القطاعين الزراعي والصناعي، وبخاصة بالنظر إلى ما تعانيه إنتاجية القطاع الأول من ترد، وكذلك مع الوضع في الاعتبار أن القطاع الثاني مازال يمثل أكبر مصدر لفرص العمل (Saif, 2012).

ليس ثمة ما يمنع من إجراء تحول هائل في جميع هذه السياسات خصوصا في ظل وجود قوة دفع ثورية تبتغي التغيير يمكن استثمارها. وبالطبع، ينبغي تحفيز القطاع الخاص للعب دور في هذه العملية، مع ضرورة سيطرة الدولة على هذا الدور لضمان تحقيق نمو اقتصادي شامل. على سبيل المثال، من بين الخطوات نحو بناء نموذج تنموي أكثر شمولية: القضاء على المحسوبية، وإعادة توزيع الأراضي التي أسيء توزيعها في عهد مبارك بحيث تغطي قاعدة أوسع من القطاع الخاص على نحو أكثر شفافية وإنتاجية، وكذلك توزيع حقوق الملكية.

ويبقى التساؤل الأكبر: من أين ستأتي الأموال لتمويل هذه الحزمة من المحفزات في ضوء عجز الموازنة المتفاقم؟

من المهم هنا التأكيد على أن تقليص عجز الموازنة ليس غاية في حد ذاته. على العكس، من الممكن تمويل سياسة تنموية من خلال عجز الموازنة، هذه السياسة، إن أحسن تصميمها، ستؤدي في حد ذاتها، على المدى المتوسط، إلى تقليص العجز طالما أنها تستهدف تحفيز نمو اقتصادي مستدام.

ومن ناحية أخرى، لابد من الإشارة إلى أن الإيرادات العامة منخفضة للغاية مقارنة بالدول الأخرى متوسطة الدخل، مما يعني أن هناك مساحة كبيرة أمام زيادة الإيرادات الحكومية عبر إجراءات ضريبية مباشرة لا تضر بالعدالة الاجتماعية. وينبغي أن يأتي ذلك بالتوازي مع الاستثمار في الموارد البشرية، الأمر الذي يجعل هذه الإجراءات مستدامة سياسيًّا على المدى القصير ويضمن عائدًا اقتصاديًّا على المدى المتوسط والطويل.

ومن الممكن أن توفر الإجراءات قصيرة وطويلة الأمد المقترحة التالية بداية نحو الإصلاح الاقتصادي بمصر:

الكشف عن موارد والتزامات الاقتصاد القومي في موازنة شفافة

يتضمن "مسح الموازنة المفتوحة"[21] عددًا من التوصيات باتخاذ بعض الخطوات الأساسية والضرورية، مثل نشر بيان الموازنة قبل إقرارها، وفتح نقاش شعبي حول السياسة المالية قبل طرح المقترح التنفيذي للميزانية. وتتسم هذه الخطوة بأهمية حيوية لأنها تعطي بعدا ديمقراطيا لعملية اتخاذ القرار بشأن المسائل ذات الأولوية في مجالي الإنفاق والموارد. في إطار هذه الخطوة يمكن تناول قضية تخصيص الموارد المثيرة للجدل والتخطيط لها، بدلاً من التعامل مع موازنات محددة سلفًا.

كما يوصي التقرير بوضع "ميزانية للمواطن"،[22] تتسم بالوضوح بحيث يمكن للمواطن العادي استيعابها.

ومن بين التوصيات الجوهرية الأخرى تمكين الجهاز المركزي للمحاسبات من مراجعة كافة الحسابات ومن نشر تقاريره، التي تنشر حالياً للتداول الداخلي فقط، على الرأي العام. وتعد هذه خطوة ضرورية لضمان توفر أي نوع من المحاسبة.

---

[21] تراجع مركز مصر بشكل كبير في "مؤشر الموازنة المفتوحة لعام 2012"، إذ انخفض مجموع نقاط مصر إلى 13 في مؤشر العام الجاري مقارنة بـ49 عام 2010 http://eipr.org/pressrelease/2013/03/07/1651

[22] صدرت فقط تحت رئاسة بطرس غالي وزير المالية الأسبق، وكانت شكلية لأنها لم تخدم الهدف المرجو منها.

وينبغي أن يصاحب هذه المبادرات تعديل القانون الذي يسمح بوضع موازنات منفصلة للهيئات الاقتصادية والصناديق الخاصة. فمن المتعذر طرح رؤية لموارد والتزامات الاقتصاد بدون توفر صورة واضحة لموارد البلاد. وينطبق الأمر ذاته على الموارد في الموازنة العسكرية التي ينبغي التعامل معها كمورد عام وليس ككيان منفصل.

إصلاح السياسة المالية

أما بالنسبة للتوصيات المالية والنقدية، فإن "تقرير التحديات التنموية العربية" لعام 2011 الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، والذي يتناول موروث السياسات الفاشلة بالمجالين، يطرح توصيات تنطبق بشكل كبير على الوضع المصري.

يوضح "تقرير التحديات التنموية العربية" (UNDP, 2012) أن الإدارة المالية العامة المعتمدة على فرض الضرائب بدون تمثيل لم تعد مناسبة. وعليه، يشرح التقرير الجهود الواجب بذلها لإصلاح المجال المالي عبر تفحص قضايا مثل استدامة الدين العام، وضرورة أن يصاحب الاستثمارات العامة آليات قوية لمراقبة وتقييم تأثير السياسة المالية على النتائج التنموية (بما في ذلك قضية دعم الغذاء والوقود الشائكة)، إضافة إلى ضرورة توفر تمثيل أوسع في صياغة السياسة المالية.

وفي الوقت الذي يجب أن يبدأ فيه إصلاح دعم الوقود،[23] يجب أيضًا أن تتوافر خطة واضحة لتطوير شبكة أمان اجتماعي وأدوات للسيطرة على الأسعار. إضافة لذلك، فإنه من الحيوي في فترة الركود إتباع سياسة توسعية لإنعاش الاقتصاد وحماية الغالبية المستضعفة من السقوط في هوة النسيان.

إصلاح السياسة النقدية

[23] للاطلاع على مزيد من التفاصيل، انظر تعليق المبادرة المصرية للحقوق الشخصية بخصوص دعم الطاقة
http://eipr.org/pressrelease/2012/09/30/1502

يشدد "تقرير التحديات التنموية العربية" على أنه مثلما هو الحال مع السياسات المالية، فإن السياسات النقدية المرتبطة بمعدل الصرف تحتل مكانة محورية في عمل الاقتصاد السياسي الريعي العربي. يسلط التقرير الضوء على كيف جرى تقليص قيمة العملة المحلية في بعض الأحيان لخدمة كبار المصدرين، الذين شكلوا في الغالب جزءًا من النخبة الحاكمة أو كانوا على صلة بها، وذلك بدون الاهتمام بالتأثير الضار الذي يخلفه ذلك على ارتفاع أسعار الواردات من الأغذية بالنسبة إلى الفقراء والأسر منخفضة الدخل.

ويشرح التقرير أن المبالغة في سعر الصرف لملاءمة مصالح المستوردين المرتبطين أيضا بصلات وثيقة بالنخب الحاكمة كانت تأتي متوافقة في الغالب مع توصيات صندوق النقد الدولي لاستهداف التضخم. إلا أن ذلك كان يجري في ظل تجاهل تام لتداعيات ذلك على الاستثمار في القطاع الإنتاجي وعلى قدرة المنتجين المحليين على المنافسة في الأسواق العالمية. كما مالت السياسة النقدية وعمليات القطاع المالي إلى توفير ائتمان رخيص للأفراد ذوي العلاقات السياسية المتميزة، بينما حُرمت الشركات الصغيرة والمتوسطة المسؤولة عن توفير غالبية الوظائف من الحصول على ائتمان حكومي.

هنا يشير التقرير إلى أن المطلوب هو إجراء تحليل شامل للسياسة النقدية والآليات اللازمة لتحديد معدلات الصرف والفائدة وقواعد العمليات الائتمانية الخاصة بالبنوك الرامية إلى دعم القطاعات والمؤسسات المنتجة، بما في ذلك الشركات الصغيرة والمتوسطة (UNDP, 2012). ويذكر أنه في مصر يوجد حوالي 2.5 مليون شركة صغيرة ومتوسطة تمثل 75% من قوة العمل الفاعلة و99% من الشركات الزراعية بالقطاع الخاص (Hala El-Said).

ويشير التقرير أيضًا إلى أن كسر حلقة الإقصاء الاقتصادي والاجتماعي مشروط بإقرار آليات لتمويل القطاعات الصناعية والزراعية والخدمية المتسمة بكثافة العمالة. ويمكن تحقيق ذلك من خلال توفير معدلات صرف تمييزية للقطاعات الاستراتيجية، ومؤسسات لضمان القروض العامة والخاصة، وخفض معدل الاحتياطي الذي تستلزمه المصارف من الشركات الصغيرة والمتوسطة، خصوصا بالمناطق الريفية (UNDP, 2012).

إطلاق سياسة تصنيع طويل الأمد

يعتمد المستقبل الاقتصادي لمصر على إطلاق مرحلة جديدة من التصنيع تقوم على تعزيز التنافسية، بما يمكنها من الابتعاد عن النموذج الريعي[24] الحالي نحو نموذج للنمو الاقتصادي أكثر منافسة واستدامة. يذكر أنه منذ قرابة عشرين عام صدر تقرير بعنوان "السياسة الصناعية ودور الدولة بمصر" (Said, Chang, Sakr 1995) عن منتدى البحوث الاقتصادية يحمل تحليلاً وتوصيات بالغة الأهمية يمكن الاستعانة بها هنا.

يشير التقرير المذكور إلى السياسة الحكومية (القائمة على تحرير الاقتصاد على نطاق واسع)، التي تم اقتراحها وتنفيذها في مصر والعديد من الدول الأخرى بداية من السبعينيات، ويخلص إلى أن هذه السياسات فشلت في تحقيق النتائج المرجوة منها.

لكن صيحة التحذير التي أطلقها هذا التقرير تعرضت للتجاهل طيلة عقدين، بل وحتى بعد الثورة.

يعتمد التقرير على دراسة حالات مثل تجربة التحول للتصنيع الناجحة في شرق آسيا، بهدف التأكيد على تعقيد العملية التي تتجاوز مجرد تغيير الأنظمة التجارية وهياكل الملكية. ويدعو التقرير إلى بناء سياسة تنموية تقوم على تصميم وتنفيذ استراتيجية صناعية متناغمة.

وعلى امتداد أكثر من 50 عامًا، شددت التقارير والدراسات المعنية بالتنمية الصناعية في مصر على أن جذور المشكلة تكمن في غياب مشروع وطني أو نقطة تنسيق محورية بمقدورها دفع عجلة التصنيع. وبطبيعة الحال، فإن أحد الشروط المسبقة الكبرى لتأسيس مشروع وطني أن يكون معتمدًا على تحالف اجتماعي يتبنى قيمًا سياسية واقتصادية تنموية. تلبية هذا الشرط الأساسي المسبق تمثل في واقع الأمر الجانب الأصعب من التحدي الذي يتعين على الدولة مواجهته كي تتمكن من الاضطلاع بأدوار محورية في تصحيح إخفاقات السوق. وتتضمن هذه الأدوار (Said, Chang, Sakr, 1995) :

(أ) وضع رؤية للاستثمار والتنسيق عند إجراء تغييرات واسعة في القطاعات الاقتصادية المختلفة.

---

[24] المقصود بالاقتصاد الريعي هو ذلك النمط الاقتصادي المعتمد على الخدمات التي يتيحها الموقع الجغرافي أو توفر موارد طبيعية، كالسياحة وقناة السويس، وليس القائم على بناء قدرات إنتاجية محلية كالصناعة والزراعة.

(ب) بناء مؤسسات بالقطاعين العام والخاص.

(جـ) الإدارة الرشيدة لعملية الاندماج في الاقتصاد العالمي.

(د) الإدارة الرشيدة للصراعات الداخلية في الاقتصاد المحلي.

وأخيرًا، فإن المؤشرات الاقتصادية الحالية والمتوقعة لا تترك مجالاً يذكر للتفاؤل. ومع ذلك، ليس هناك ما يمنع الأمل في تغيير التوجه المتبع حاليًّا واستخدام المساحة السياسية التي يوفرها الواقع الاجتماعي ـ الاقتصادي الجديد بصورة أفضل.

المصادر :

Akyuz, Y. (2012, December 14). *National Financial Policy in Developing Countries*. Retrieved March 2013, from South Centre: http://www.southcentre.org/index.php?option=com_content&view=article&id=1902%3Anational-financial-policy-in-developing-countries&Itemid=335&lang=en

Hala El-Said, M. A.-S. (n.d.). *Small and Medium Enterprises Landscape in Egypt: New Facts from a New Dataset* . Retrieved March 2013, from SME-EGYPT: . http://www.sme-egypt.com/Documents/A%20paper%20on%20SMEs%20Landscape%20in%20Egypt.pdf

Hussein, M. (2012, September 13). *Mind the gap, it's harming Egypt's economic growth, says UN*. Retrieved March 2013, from Ahramonline: http://english.ahram.org.eg/NewsContent/3/12/52717/Business/Economy/Mind-the-gap,-its-harming-Egypts-economic-growth,-.aspx

Julia Payne, S. M. (2013, March 28). *Egypt calls in favors as credit crunch hits key imports*. Retrieved March 2013, from Reuters: http://www.reuters.com/article/2013/03/28/us-egypt-economy-imports-idUSBRE92R0NW20130328

Kennedy, D. (2012, May 23). *A possible agenda for transition in Egypt*. Retrieved March 2013, from Al Jazeera: http://www.aljazeera.com/indepth/opinion/2012/05/201251164912486711.html

Mona Said, H.-J. C. (1995). *Industrial Policy and the Role of State in Egypt: Relevance of the East Asian Experience.* Working Paper 9514 1995, Economic Research Forum .

Moustafa, N. (2013, March 24). *As diesel shortages continue, impact becomes broader* . Retrieved March 2013, from Egypt Independent: http://www.egyptindependent.com/news/diesel-shortages-continue-impact-becomes-broader

Papantoniou, Y. (2013, March 6). *A Global "New Deal"?* Retrieved March 2013, from Project Syndicate: http://www.project-syndicate.org/commentary/advanced-countries--need-to-boost-consumption-by-yannos-papantoniou

Radwan, S. (2012, November 7). *The Egyptian Economy: Waiting for a Miracle?* Retrieved March 2013, from Carnegie Endowment : http://carnegieendowment.org/2012/11/07/egyptian-economy-waiting-for-miracle/eejs

Saif, I. (2012, July 3). *Will Morsi Rise to Egypt's Economic Challenges?* Retrieved March 2013, from Carnegie Endowment : http://carnegieendowment.org/2012/07/03/will-morsi-rise-to-egypt-s-economic-challenges/cjo1

Samhouri, M. (2013, January 30). *Egypt's Hard Economic Choices*. Retrieved March 2013, from Sada Analysis on Arab Reform: http://carnegieendowment.org/2013/01/31/egypt-s-hard-economic-choices/f7ib

Shana Marshall, J. S. (2012, Spring). *Egypt's Generals and Transnational Capital*. Retrieved March 2013, from Middle East Research and Information Project: http://www.merip.org/mer/mer262/egypts-generals-transnational-capital#_18_

UNDP. (2012, February 21). Arab Development Challenges Report 2011. Retrieved March 2013, from United Nations Development Programme: http://www.undp.org/content/undp/en/home/librarypage/hdr/arab-development-challenges-report-2011.html

الشروق (12 مارس 2013). *ارتفاع أسعار السلع الغذائية بنسبة 7% إلى 30% بسبب الاضطراب السياسي*. تم الإطلاع عليها في مارس 2013 على موقع الشروق:
http://shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=12032013&id=a154b18d-aeaa-418d-9be4-7c13d377d112

وزارة المالية (مارس 2013). *التقرير المالى عن شهر مارس*. تم الإطلاع عليها في أبريل 2013 على موقع وزارة المالية:

http://www.mof.gov.eg/English/MofNews/WhatisNew/Pages/TheFinancialMonthly-April2013.aspx

المبادرة المصرية للحقوق الشخصية (7 مارس 2013). *تراجع حاد لمركز مصر في مؤشر الموازنة المفتوحة لعام 2012: مجموع نقاط مصر انخفض إلى 13 في مؤشر العام الجاري مقارنة بـ49 عام 2010*. تم الاطلاع عليها في مارس 2013 على موقع المبادرة المصرية للحقوق الشخصية: http://www.eipr.org/pressrelease/2013/03/07/1651

محمد جاد (10 مارس 2013). *حكومات ما بعد الربيع غير قادرة على إرضاء الصندوق*. تم الاطلاع عليها في مارس 2013 على موقع الشروق:
: http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?id=c6c1bbd6-c923-4d58-adfc-1606d70b38b7

رويترز (18 فبراير 2013). *قيادي في قطاع الاعمال: العملة المصرية ستشهد مزيدا من التراجع*. تم الاطلاع عليه في مارس 2013 على موقع رويترز: http://ara.reuters.com/article/businessNews/idARACAE9B2JOH20130218

م. ك. عمران (20 يناير 2013). *خبراء ومحللون: الإخوان أداروا الاقتصاد بطريقة لم يحلم بها مبارك والرئيس بدأ إجراءات رهن مصر*. تم الاطلاع عليها في مارس 2013 على موقع جريدة المال: http://www.almalnews.com/Pages/StoryDetails.aspx?ID=27640#.UURn2FqPiFc

مجلة السياسي، مؤسسة المصري. العدد 29، السنة 1، 24 يناير 2013..